

قال تقرير «ورلد أويل» الدولي إن «أوبك» وحلفاءها لديهم ثقة بسياساتهم الملائمة للسوق في وضعه الراهن التي تعتمد على خطى مدروسة نسبيا في زيادات إنتاج النفط للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كوفيد.

وأشار التقرير إلى أن هناك مجالا لـ «أوبك+» لتسريع وتيرة زيادات العرض - حتى ضمن قيود اتفاقية الحالية - في الأشهر القليلة المقبلة، وذلك في ضوء عدم تحقيق أهداف (أكتوبر) الماضي بسبب مشكلات الإنتاج لدى بعض الأعضاء بما في ذلك نيجيريا وأنجولا، موضحا أن التحالف يحافظ على زيادة الإنتاج بأكثر من 400 ألف برميل يوميا، ويلتزم بالخطة الموضوعة مسبقا.

وفيما يخص الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة، أكد التقرير أن واشنطن لديها مخزون ضخم من النفط الخام يزيد على 600 مليون برميل تحت الأرض في لويزيانا وتكساس لحالات الطوارئ الكبرى، والاحتياطي الأمريكي الاستراتيجي يعادل احتياجات النفط الخام الذي تستورده الولايات المتحدة من «أوبك+» لأكثر من عام، مشيرا إلى

أنه لا يوجد شيء يمكن أن تفعله الإدارة الأمريكية يتيح تخفيض أسعار البنزين على المدى القريب.

ولفت إلى أن الحديث في السوق النفطية يجري بقوة حاليا عن إطلاق احتياطي النفط الأمريكي الاستراتيجي إما بالتنسيق مع الحلفاء داخل وكالة الطاقة الدولية والتي تضم أمثال ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية أو حتى بمفردها كما يمكن للولايات المتحدة، وأيضا تسعى إلى إطلاق الاحتياطيات بالتحالف مع دول غير أعضاء في وكالة الطاقة الدولية مثل الصين والهند.

ولفت التقرير إلى تراجع أسعار النفط الخميس الماضي وسط تكهنات بأن الرئيس جو بايدن سيستغل الاحتياطي، مشيرا إلى أنه خارج حالة الطوارئ يقتصر إطلاق احتياطي النفط الاستراتيجي على 30 مليون برميل وهي كمية صغيرة ومتواضعة، منوها إلى تقديرات صادرة عن «جولدمان ساكس» تشير إلى أنه حتى إذا تم إطلاق 60 مليون برميل في إطار حالة طوارئ قصوى سيؤدي هذا إلى انخفاض أسعار النفط بأقل من 5 في المائة.

واختتمت أسعار النفط الخام

واشنطن لديها مخزون ضخم من النفط الخام

«ورلد أويل»: أعضاء «أوبك+» لديهم ثقة بسياساتهم الملائمة للسوق



تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع بينما هبط خام برنت بنحو 2 في المائة والخام الأمريكي 2.7 في المائة على أساس أسبوعي وذلك في أعقاب قرار مجموعة المنتجين في تحالف «أوبك+» الإبقاء على الزيادة التدريجية للإمدادات النفطية بنحو 400 ألف برميل يوميا (ديسمبر) المقبل. وعزا المنتجون قرارهم إلى نقص الاستثمار وعدم قدرة البعض على الوفاء بالخصص إضافة إلى توقعات تباطؤ الطلب ونمو المخزونات خلال الربع الأول من العام المقبل.

وأوضح التقرير أن أي تأثير سلبي أكبر في الأسعار سيؤدي من إبطاء انتعاش نشاط النفط الصخري الأمريكي وسيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار كثيرا في العام المقبل. ونقل التقرير عن مجموعة «يو بي إس» المصرفية تأكيدها أن أحد الخيارات المطروحة لمواجهة نقص الإمدادات إلى السوق الأمريكية هي دراسة حظر تصدير النفط الخام الأمريكي وإبقاء النفط في الداخل ولكن حبس الإمدادات المحلية داخل الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انهيار أسعار أنواع قليلة من النفط الخام بينما ستظل أسعار البنزين مرتفعة.

تونس: المؤشرات الاقتصادية تؤكد خطورة الوضع المالي



اعتبر الحزب الجمهوري في تونس، أن كل المؤشرات الاقتصادية تؤكد خطورة أوضاع المالية بالبلاد، في ظل انقطاع الحواري مع مؤسسات الإقراض العالمية، والعزلة الدبلوماسية الخائفة.

جاء ذلك، في بيان للحزب الجمهوري (غير ممثل برلمانيا)، عقب اجتماع للجنة المركزية (مكتبه التنفيذي) بحضور رئيسة اللجنة ليلى عمارة، والأمين العام للحزب عصام الشابي، انعقد السبت.

وتصاعدت المخاوف الاقتصادية والمالية في تونس، عقب القرارات الأحادية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في يوليو الماضي، أبرزها تجميد عمل البرلمان، وإقالة الحكومة، وأكد البيان على ضرورة «إصلاح المنظومة القضائية ما يعزز استقلال القضاء ونجاعته، ما يجب أن يكون في إطار حوار مجتمعي، بعيدا عن محاولة وضع يد السلطة التنفيذية عليه أو إخضاعه لخدمة أجندتها السياسية».

وعبر الحزب عن انشغاله

إزاء «استمرار الأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد، وتعمقها بتركيز كل السلطات بيد رئيس الجمهورية، ما يتعارض وأسس النظام الديمقراطي القائم على التفرة بين السلط والتوازن بينها».

ودعت اللجنة المركزية للحزب «كل القوى الديمقراطية والتقدمية والمجتمع المدني إلى تحشيف جهودها لفرض العودة إلى الشرعية الدستورية ونظام الحكم الديمقراطي، عبر إقامة حوار وطني جامع ينتهي إلى

طرح 36 مليون سهم من «تداول» السعودية نهاية نوفمبر



تستعد مجموعة تداول السعودية القابضة - المشغل الرئيس للأسواق المالية في المملكة - للطرح العام الأولي وإدراج أسهمها العادية في السوق الرئيسية لتداول السعودية، وذلك بعد أن حصلت الشركة على موافقة هيئة السوق المالية الأربعة الماضي، مفصحة عن جملة مستجدات أبرزها ارتفاع إيراداتها التشغيلية وهوامش أرباح للأرباع الثلاثة المنتهية، بجانب تملكها حصة في شركة عقارية.

الأسبوع الفائت صدور قرار المجلس المتضمن الموافقة على طلب مجموعة تداول السعودية القابضة طرح 36 مليون سهماً للاكتتاب العام تمثل 30 في المائة من أسهم الشركة، مشيرة إلى أنه سيتم نشر إشعار الإصدار قبل موعد بداية الاكتتاب بوقت كاف.

ووفق خالد الحضان الرئيس التنفيذي للمجموعة، خلال تصريحاته، سيكون الطرح للمؤسسات في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، لمدة 6 أيام، بينما سيكون اكتتاب الأفراد في 30 من ذات الشهر

وقالت سارة السحيمي رئيس مجلس إدارة مجموعة تداول السعودية، إن إعلان الشركة بمثل علامة فارقة لترسيخ مكانة السعودية كقوة اقتصادية ووجه استثمارية عالمية تعتمد على توسيع نطاق خدماتها والابتكار واستحداث الخدمات والمنتجات المالية لتحقق القيمة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المدى الطويل ودعمًا لمستهدفات رؤية 2030 وتماشياً مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة.

وأعلنت هيئة السوق المالية

خلال قمة الأمم المتحدة للمناخ COP26

«هاواي» تدعو لتفعيل دور الابتكارات التقنية في التعامل مع التغير المناخي وخفض الانبعاثات الكربونية



خلال مشاركته بجلسة حوار حول «ضرورة تغير الأنظمة وتفعيل دور الابتكارات التكنولوجية للتعامل مع التغير المناخي» التي استضافها مركز الابتكار العالمي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة بتغير المناخ في قمة الأمم المتحدة للمناخ COP26 في غلاسكو، قال الدكتور فانتس لياينغتشو، نائب الرئيس والمدير التنفيذي في شركة هاواي للطاقة الرقمية في كلمة تمحورت حول «بناء مجتمعات ذكية منخفضة الكربون» بشأن الاستفادة من تقنيات الإلكترونيات الرقمية والطاقة باتت جوهرية لمساعدة مختلف القطاعات والصناعات على استخدام الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الناتجة عن توليد الطاقة واستهلاكها، وأنه يمكن لرقمنة الطاقة أن تقلل من الهدر في استهلاك الطاقة وتعزز بشكل كبير توليد الطاقة من مصادر متجددة والمتجددة، وتجعل النقل والمدن صديقة للبيئة.

وأضاف الدكتور فانتس: «أصبحت حيادية الكربون مهمة مشتركة للعالم، وسيلعب الابتكار التكنولوجي دوراً محورياً في معالجة تغير المناخ وتحقيق أهداف الحد من الكربون». وقد ركزت هاواي لدى إطلاق أعمالها للطاقة الرقمية على أولوية الاستفادة من تقنيات الإلكترونيات الرقمية والطاقة لتطوير الطاقة النظيفة وتمكين رقمنة الطاقة لدفع عجلة الاستدامة من أجل مستقبل أفضل وأكثر اخضراراً. وستستمر جهود الشركة بالتعاون مع كافة الشركاء والعينين بهذا الملف الحيوي في التركيز على التسريع والابتكار في التقنيات الناشئة لتسريع رقمنة الطاقة وتمكين الصناعات المختلفة من الارتفاع نحو أهداف الاستدامة وحماية البيئة. والهدف هو تسريع توليد الطاقة النظيفة وتمكين وسائل النقل الخضراء والطاقة النظيفة للمواقع ومراكز البيانات.

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)،

فإن المصادر الرئيسية لانبعاثات الكربون العالمية هي الكهرباء والصناعة والنقل. ويمثل قطاعا الكهرباء والنقل 40% و 21% من انبعاثات الكربون على التوالي. كما يستهلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 4% من الكهرباء العالمية. ولتحقيق الحياد الكربوني، من الضروري إنتاج كهرباء منخفضة الكربون واستهلاك الطاقة الكهربائية.

وكان تشارلز يانغ، رئيس التسويق والمبيعات والخدمات العالمية لأعمال الطاقة الرقمية في هاواي قد قال في مؤتمر إطلاق أعمال الطاقة الرقمية من هاواي في دبي بنهاية شهر أكتوبر المنصرم أن دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص والشرق الأوسط عمواً يتمتعان بأهمية استراتيجية في مجال أعمال الطاقة الرقمية التي تسعى للمساهمة في تطوير أعمال القطاعات والصناعات الحيوية في المنطقة بما يتماشى مع أهداف الاستدامة. وأوضح يانغ في مؤتمر صحفي بأن العالم بأسره على موعد مع الإمكانيات الكبيرة والواعدة لدول الخليج في مجال الطاقة الرقمية.

المستدامة، وأنه على ضوء الجهود التي تبذلها الشركة في المنطقة لتحقيق التحول الرقمي بشكل مستدام، ستكون أعمال الطاقة الرقمية من هاواي أحد أفرع الدعم الحيوية بالتماشى مع تحقيق أهداف الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية لدول العالم العربي.

وتستهدف أعمال هاواي للطاقة الرقمية دعم التحول بأعمال القطاعات والصناعات والمؤسسات لتكون خضراء منخفضة الانبعاثات الكربونية والتكاليف التشغيلية. وتدير هاواي أعمالها للطاقة الرقمية على المستوى العالمي ضمن خمسة مجالات هي الطاقة الكهروضوئية الذكية والمرافق المخصصة لمراكز البيانات وأنظمة الطاقة «م.بور. mPower» للسيارات الكهربائية والطاقة في الموقع وحلول الطاقة المتكاملة. وقال يانغ: «سنستعمل مع الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي في جميع هذه المجالات، ولكنني أعتقد أن الطاقة الكهروضوئية الذكية والمرافق المخصصة لمراكز البيانات تتمتع بأهمية خاصة في المنطقة».

الأسعار في ألمانيا تسجل ارتفاعات بتضخم لم يحدث منذ 30 عاماً

من الطاقة إلى الفواكه والخضر والإيجارات، تسجل الأسعار في ألمانيا ارتفاعاً كبيراً كما هي الحال في معظم الدول الأوروبية، نتيجة تضخم يقتر من 5 في المائة بونيرة سنوية، وهذا لم يحدث منذ نحو ثلاثين عاماً.

ففي إحدى أسواق فرانكفورت، يؤكد الشاب سيمون فينلاندر الأب لتوأمين، أنه يشعر بقوة بالتضخم المتسارع في ألمانيا بينما أعلنت الشركة التي تزوده بالكهرباء زيادة في أسعارها «بمقدار الضعف».

وفي منزله في المدينة حيث يبحث عن مسكن أوسع بعد ولادة التوأمين، تشنير زوجته لينا فينلاندر إلى أنها «تواجه ارتفاع أسعار المساكن» الذي يثير «بعض الخوف». وقال سيمون الذي كان مع أحد الرضيعين البالغين من العمر ثلاثة أسابيع يغطيها معطفه: «لا أعرف إلى أين سيقودنا كل هذا».

لذلك، تهاجم الصحف الشعبية البنك المركزي الأوروبي الذي ينظر في ألمانيا تقليدياً إلى سياسته المنطقتة بإبقاء معدلات الفائدة عند أدنى مستوياتها - لدعم الاقتصاد - على أنها سبب لارتفاع الأسعار و«إفلاس» المخربين.

شكلت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد هدف هجوم لصحيفة بيلد بالمئة التي تشن باستمرار حملات مناهضة لهذه المؤسسة الأوروبية. وقد منحتها لقب «السيدة تضخم»، مشيرة إلى أنها «ترتدي ملابس (من علامة) شانيل، لكن «لا يهيمها مصير المتقاعدين والموظفين والمخربين».

ولا يهيم الصحفية ما أبدته لاغارد من تعاطف مع البلد المضيف عندما اعترفت في تصريحات مجلة «دير شبيغل» بأنها لاحظت في السوبرماركت ارتفاع أسعار «اللبن أو الخبز أو الزبد».

وكان سلفها الإيطالي ماريو دراغي أيضاً هدفاً لهجمات الصحفية لسنوات. وقد اختارت له لقب «دراغيفلا»، مصاص الدماء الذي «يفرغ حساباتنا حتى آخر فطرة».

هل هو تضخم عابر أم سيستمر؟ هذا هو الهاجس. تساءلت المدرسة السابقة مارلوت كروبر (72 عاماً) التي كانت تقوم بالتسوق «حسب السيدة لاغارد، ستكون قد تغلبنا على كل ذلك منتصف العام المقبل، لكن المشكلة هي أنها هي التي تقول ذلك».

ولا يؤمن كبار المصرفيين الألمان بهذا السيناريو المتفائل أيضاً ويحذرون البنك المركزي الأوروبي على التحرك بسرعة.

الصادرات الصينية نمت في أكتوبر 27 بالمئة



أظهرت بيانات الجمارك في الصين أن صادرات البلاد في أكتوبر زادت 27.1 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، متجاوزة توقعات المحللين، فيما قفزت الواردات 20.6 في المئة، حسب وكالة أنباء «رويترز».

وكان محللون في استطلاع رأي أجرته «رويترز» قد توقعوا زيادة صادرات أكتوبر 24.5 في المئة بعد أن قفزت 28.1 في المئة الشهر السابق.

وكانت التقديرات في الاستطلاع تشير إلى أن الواردات ستزداد 25 في المئة، مقابل زيادة 17.6 في المئة بسبتمبر. وسجلت الصين فائضاً تجارياً 84.54 مليار دولار في الشهر الماضي، مقارنة مع توقعات الاستطلاع بتسجيل فائض 65.55 مليار دولار. وكانت قد سجلت فائضاً 66.76 مليار دولار في سبتمبر.

البن الياباني الأسوأ أداء بين عملات مجموعة «العشر» في 2021



تصدر البن الياباني أسوأ عملات مجموعة العشر أداء منذ بداية العام حتى الآن، بحسب ما افاد تقرير لوكالة «بلومبيرج» للانباء. وأضافت الوكالة أن «البن تراجع 8.96 في المائة، مقابل الدولار الأمريكي، ليتم تداوله عند 113.41 بن لكل دولار».

وتأسست مجموعة العشر بعضوية كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وهولندا والسويد، لتوفير مزيد من الموارر لصندوق النقد الدولي لدعم قدرته على الإقراض، وانضمت سويسرا لاحقاً للمجموعة، إلا أن الاسم لم يتغير.

وفي ختام تعاملات الأسبوع الماضي، سجل الجنيه الاسترليني أسوأ أسبوع له منذ 11 عاماً، بعدما فاجأ بنك إنجلترا الأسواق وأبقى على سعر الفائدة دون تغيير الخميس.

ولم يطرا تغير يذكر على الجنيه الاسترليني، بعد تراجع 1.36 في المائة في الجلسة السابقة، وهو ما أدى إلى انخفاضه 1.39 في المائة خلال الأسبوع.

وسجل الدولار مكاسب لثاني أسبوع على التوالي مقابل عملات رئيسية بنهاية جلسة الأسبوع الماضي، قبيل صدور تقرير الوظائف الأمريكي أخيراً، ويؤثر في توقيت رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» أسعار الفائدة. واستقر مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، عند 94.327 بعدما صعد 0.51 في المائة. وبهذا يسجل ارتفاعاً 0.20 في المائة خلال الأسبوع.

كما لم يطرا تغير يذكر على اليورو وجرى تداوله مقابل 1.1556 دولار بعد تراجع 0.49 في المائة لينخفض 0.16 في المائة خلال الأسبوع.

واستقر الدولار مقابل البن الياباني عند 113.67 بن منخفضاً 0.29 في المائة خلال الأسبوع الماضي، وانخفض الدولار الأسترالي على نحو طفيف خلال التعاملات إلى 0.7394 دولار بعدما نزل 0.67 في المائة يوم الخميس الماضي ليتراجع 1.67 في المائة خلال الأسبوع. ونزل الدولار النيوزيلندي 0.09 إلى 0.70915 دولار بعد انخفاض 0.81 في المائة، ليتكدب خسارة أسبوعية بنحو 1.07 في المائة.